

دراسة تحليلية لترني انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة

المدرسة الدكتورة
كفاية عبد الله العلي
جامعة البصرة - كلية التربية

المقدمة :

تعد مشكلة تدني انتاجية العامل في الصناعة من ابرز المشاكل التي تعاني منها الصناعات في الدول النامية وخاصة تلك التي تهدف الى الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية، وبالرغم من ان وجود هذه المشكلة لايعكس واقع طموح الصناعات في هذه الدول لما لها من دور سلبي تنعكس اشارة على عدم خلق قيمه اضافية جديدة تزيد من مساهمة تلك الصناعات في الاقتصاد الوطني ، بينما يدل زيادة انتاجية العامل على ارتفاع مستوى معيشة ورفاهية العاملين الاقتصادية والاجتماعية ، كما تعتمد دراسة انتاجية العمل كأساس لتخطيط القوى العاملة وصولاً الى زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي هو هدف انتاجية العمل في الدول المتقدمة

وقد ظهرت اهمية الموضوع لوجود ندرة في الدراسات الجغرافية التي تنطرق الى مثل هذه المشكلة ، وتحسناً بأهمية هذه المشكلة وآثارها السلبية على الاقتصاد ، لذا فقد حاولنا دراسة وتحليل انتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة خلال المدة ١٩٧٣-٢٠٠٢ بغية الوقوف على ابرز تطوراتها وفترات تراجعها لغرض معرفة مواطن الخلل واسبابه وامكانية معالجته .

ونظراً لتأثر انتاجية العمل بالتغيرات في واقع البنيان الصناعي ، فقد تمت دراسة اهم التطورات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في قطاع الصناعة التحويلية في محافظة البصرة وقد جرت دراسة وتحليل انتاجية العمل ومايرتبط بها من العلاقات والمؤشرات الاساسية في قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الاجمالي للصناعة

وعلى صعيد الفروع الصناعية المختلفة ولأربع مراحل زمنية ضمن المدة ١٩٧٣-٢٠٠٢، كما تم دراسة العوامل والاسباب التي ادت الى تدني انتاجية العامل ووضع الحلول والمعالجات لها ، وبعد ذلك تم استخلاص النتائج من واقع هذه الدراسة .
ولضرورات البحث لابد من التعرف على معنى الانتاجية وتحديد مفهومها وطرق قياسها .

المبحث الأول

مفهوم الانتاجية واهميتها

لا يزال مفهوم الانتاجية من اكثر المفاهيم تشويشا" في الاستخدام وعدم تطابق المعاني المعتمدة لها ، فمفهوم الانتاجية لايزال يعاني من الغموض منذ بدايات ظهوره في كتابات الاقتصاديين (العلي ، ١٩٧٦ ، ص ٧٦) ، كونه ينطوي على معان متنوعة بسبب اختلاف طبيعة العمل الذي تقاس انتاجيته أو تفاوت المسؤوليات المضطلع بها كما قد تختلف معانيها بسبب اختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي سيتم ضمنها معالجة المفهوم او بسبب الاختلاف في فلسفة الادارة واتجاهاتها في التعامل مع الانتاجية ، او بسبب ماتستلزمه التكنولوجيا المستخدمه والتقنيات المعتمدة في العمل من تصور عوامل الانتاجية وطرق قياسها (العلي وحسن ، ١٩٧٨، ص ٢٣٢) وبشكل عام يمكن ان نفهم الانتاجية بانها القدرة على استثمار الموارد بشكل كفوء ، او الاستثمار الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة والداخله في العملية الانتاجية على شكل عناصر انتاج او مستلزمات انتاج (الطار والمشهداني ، ١٩٩٢، ص ٥٢) ، ولا يقتصر دور الانتاجية هذا على مستوى المشروع فحسب وانما يمتد ليشتمل على تقييم كفاءة الاداء في القطاع الصناعي وكذلك على مستوى نشاط الاقتصاد الوطني ككل لما تحققة الانتاجية وتطويرها من زيادة في الناتج والدخل القومي . وتساهم معدلات زيادة الانتاجية الى جانب معدل وحجم الاستثمار في تحديد معدل النمو المستهدف تحقيقه في الاقتصاد الوطني ، كما تتزايد اهمية الانتاجية لارتباطها الوثيق بتمديد عوائد عوامل الانتاج وبخاصة اجور العاملين ، فضلا عن اسهامها في خدمة المستهلك من خلال توفر السلع والخدمات بكفاءة عالية الامر الذي يعني ان للانتاجية تأثيرا" فاعلا" على مستوى المعيشه في مختلف المجتمعات والانظمة الاقتصادية (الدوري ، ١٩٨٤، ص ١٣٨-١٤٢) .

طرق قياس الانتاجية

تعد الانتاجية المؤشر الذي يمكن بواسطته معرفة مدى الاستفادة من عناصر الانتاج الاساسية ، ولهذا فهي خير وسيلة فعالة لمقارنة كفاءة الوحدات الانتاجية بمستوى معين يحدد لكل منها او فيما بينها وذلك بتحديد ما حصل عليها من تغير عن السابق وبهذا تكون الانتاجية الاسلوب الامثل لتتبع نشاطات اي مشروع ولاكتشاف اوجه النقص والتأخر فيه ومعالجة هذه النواقص ، او فهم وتحليل التحسن لتعميم التجربة على بقية الوحدات (عبد الملك ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠)

والانتاجية بالحالة العامة بالنوعين التاليين (حسن والطويل ، ١٩٧٩، ص٢١) .

$$١- \text{الانتاجية الكلية} = \text{المخرجات} / \text{المدخلات} \times ١٠٠$$

أي = كمية او قيمة الانتاج / عناصر الانتاج (العمل ، المواد، رأس المال) $\times ١٠٠$

٢- الانتاجية الجزئية وتحسب لكل عنصر من عناصر الانتاج بشكل منفصل

كمايلي:-

$$\text{انتاجية العمل} = \text{قيمة الانتاج او كمية} / \text{عدد العمال} \times ١٠٠$$

$$\text{انتاجية رأس المال} = \text{قيمة الانتاج او كمية} / \text{رأس المال} \times ١٠٠$$

$$\text{انتاجية المواد} = \text{قيمة الانتاج او كمية} / \text{المواد} \times ١٠٠$$

ونظرا" لصعوبة قياس الانتاجية الكلية فان التركيز يتم على قياس الانتاجية الجزئية ، وذلك لان قياس الانتاجية الكلية يصطدم بعدد من الصعوبات والمشاكل الاحصائية والمنهجية وذلك بفعل افضلية الركون في عملية القياس هذه الى دالة الانتاج وعليه فان معظم الباحثين يميلون الى قياس الانتاجية الجزئية .

تأسيسا" على ماتقدم فان اهتمام البحث سينحصر بشكل خاص بالانتاجية الجزئية والمنتصلة بعنصر العمل باعتباره المحرك الفعلي لعناصر الانتاج الاخرى وبذلك تعد انتاجية العمل مؤشرا" سليما" للانتاجية الكلية على ان ذلك لا يقلل اهمية العناصر بل يميز انتاجية العمل كمؤشر لقياس القدرة على الانتاج أي لقياس العلاقة بين الانتاج وعناصره من خلال قدرات الانسان القائم باستخدام تلك العناصر وتوظيفها ٠٠٠ فمن المعلوم ان زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع او القطاع او الاقتصاد ككل تتم عن طريق العمل باعتباره عامل الربط بين الانتاج والجهد البشري ، ولذا اعتمدت

معظم دراسات وبحوث الانتاجية بقياس انتاجية العمل الى الحد الذي جعل استخدام مفهوم الانتاجية لوحده دون تخصيص يعبر عن انتاجية العمل (العلي، ١٩٧٦، ص٧٦) . وتبنى اهمية انتاجية العمل عادة على مجموعة من الاسباب اهمها (جودة، ١٩٨٣، ص٨)

١- عنصر العمل هو المصدر المحرك لعناصر الانتاج الاخرى ، حيث يتوقف تغيير عمليات الانتاج وعناصره على تغير مواقف العاملين وامكاناتهم على التغير .

٢- يعد العمل القوة الانتاجية الاساسية القادرة على خلق قيمة اضافية جديدة وذلك لتميزه بالقدرة على الابداع والابتكار .

٣- الارتفاع النسبي لكلفة عنصر العمل (الاجور) مقارنة بغيره من عناصر الانتاج الاخرى يبرز المزيد من الاهتمام بانتاجية عنصر العمل لغرض تخفيض كلفة العمل او على الاقل السيطرة على باتجاهات الارتفاع الملحوظ فيها .

٤- وجود علاقة بين انتاجية العمل والمستوى المعاشي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع على السواء، حيث ان هذه العلاقة تأخذ صيغة التأثير المتبادل بما يجعل هذه العلاقة قائمة اساسا" على الفرد العامل كمستفيد من مردودات الانتاجية ومحرك رئيسي .

وهكذا تتضح اهمية العنصر البشري كقوة محركة للانتاجية فهو اساس زيادتها وتدنيتها بما يفرض الاهتمام بهذا العنصر سواء في توفيره او تأهيله تمكينا" للمشروع الاقتصادي من استخدام موارده المتاحة بشكل كفوء .

وفي مجال دراستنا لأنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة، فقد تم دراسة وتحليل هذه الانتاجية على المستوى الاجمالي للصناعة وعلى مستوى فروع الصناعة المختلفة كما تم قياس انتاجية العمل بالاعتماد على القيمة المضافة بدل من قيمة الانتاج وذلك لاحتواء قيمة الانتاج على قيم لمستلزمات الانتاج والمواد المساعدة الاخرى ، لذا كانت هذه الطريقة تتلخص من قسمة قيمه المضافة على عدد العاملين وفق المعادله التالية :

$$\text{انتاجية العمل (دينار / عامل)} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العاملين}} \times 100$$

ونظرا" لتأثير انتاجية العمل بالتغيرات التركيبية في واقع وخصائص البنيان الصناعي، فقد تمت دراسة اهم التطورات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الصناعة

التحويلية في المحافظة والتي لها علاقة بانتاجية العمل ، وقبل الشروع في دراسة هذه المؤشرات لابد من اعطاء صورة عن هيكل الصناعات التحويلية في محافظة البصرة بشكل موجز .

الهيكل الصناعي في محافظة البصرة عام ٢٠٠٢

تحتل محافظة البصرة الأجزاء الجنوبية الشرقية من العراق حيث تبلغ مساحتها ١٩٠٧٠ كم^٢ (هيئة التخطيط ، ص ١٠) خارطة (١) ، كما انها تأتي بالمرتبة الثالثة في عدد سكانها بعد بغداد والموصل حيث بلغ ١٥٥٦٤٤٥ نسمة حسب تعداد ١٩٩٧ احتلت محافظة البصرة مكانة صناعية مهمة في القطر فهي أحد الأقطاب الصناعية الثلاثة ، وتقف وراء ذلك عوامل مختلفة يعود بعضها الى الخصائص الموقعية للمحافظة بينما يعود البعض الآخر الى استراتيجية التصنيع التي تبناها القطر ، وفي مقدمة تلك العوامل الموقع الجغرافي وتوفر الموارد الطبيعية والمعدنية واتساع السوق وغيرها .

تضم محافظة البصرة ٥٠٢٥ منشأة صناعية تمثل ٨.٣٤% من مجموع مثيلتها في القطر والبالغة ٦٠٢٠٠ منشأة لعام ٢٠٠٢ (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٤) ، كما انها تضم جميع فروع التصنيف الدولي للنشاط الصناعي (I.S.I.C) كما في الجدول (١) .

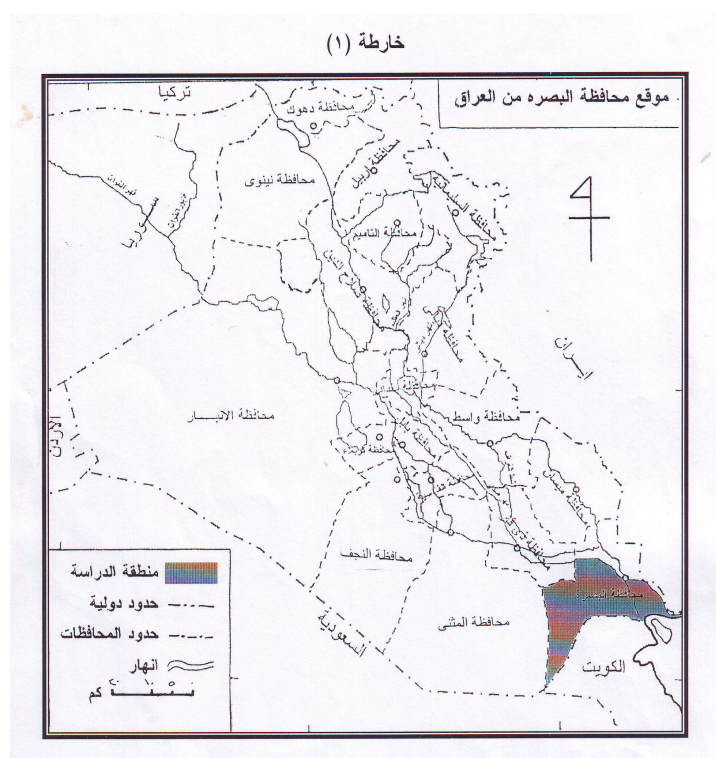
جدول (١)

هيكل الصناعات التحويلية في محافظة البصرة لعام ٢٠٠٢

صنف الصناعة	عدد المنشآت	%
الغذائية	٩٣٨	١٨.٦٦
المنسوجات	٤٢٠	٨.٣٥
الخشب والأثاث	٨٣٢	١٦.٥٥
الورق والطباعة	٦٠	١.١٩
الكيمياوية	١٢	٠.٢٣
المعادن اللافلزية	١٣٧	٢.٧٥
المعادن الأساسية	٦٢٦	١٢.٤٥
المنتجات المعدنية	٢٠٠٠	٣٩.٨٤

المصدر :

١. مديرية احصاء محافظة البصرة ، دائرة الأحصاء الصناعي ، سجلات المنشأة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٤ .
٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٤ .



يتضح من الجدول المشار اليه ان قطاع صناعة المنتجات المعدنية يحتل المرتبة الأولى في عدد المنشآت ويشكل (٣٩.٨٢%) من جملة عدد المنشآت في المحافظة ، كما احتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثانية من جملة عدد المنشآت في المحافظة بنحو ١٨.٦٦% . اما لصناعة الخشب والأثاث فقد احتلت المرتبة الثالثة في محافظة البصرة بنسبة ١٦.٥٥% ، اما صناعة المعادن الأساسية فقد احتلت المرتبة الرابعة في المحافظة حيث ساهمت بنحو ١٢.٤٥% من جملة عدد المنشآت في المحافظة ، اما المرتبة الخامسة فقد احتلتها صناعة المنسوجات بنسبة بلغت ٨.٣٥% ، وتعد هذه أهم الصناعات في الهيكل الصناعي في المحافظة عام ٢٠٠٢ والتي تلعب دوراً كبيراً فيه ، اما بقية الصناعات فإن أهميتها النسبية قليلة في الهيكل الصناعي في المحافظة ومع ذلك لا يمكن تجاهل دورها في القطاع والهيكل الصناعي .

الهيكل الصناعي في محافظة البصرة عام ٢٠٠٢

تحتل محافظة البصرة الأجزاء الجنوبية الشرقية من العراق حيث تبلغ مساحتها ١٩٠٧٠ كم^٢ (هيئة التخطيط ، ص ١٠) خارطة (١) ، كما أنها تأتي بالمرتبة الثالثة في عدد سكانها بعد بغداد والموصل حيث بلغ ١٥٥٦٤٤٥ نسمة حسب تعداد ١٩٩٧ احتلت محافظة البصرة مكانة صناعية مهمة في القطر فهي أحد الأقطاب الصناعية الثلاثة ، وتقف وراء ذلك عوامل مختلفة يعود بعضها الى الخصائص الموقعية للمحافظة بينما يعود البعض الآخر الى استراتيجية التصنيع التي تبناها القطر ، وفي مقدمة تلك العوامل الموقع الجغرافي وتوفر الموارد الطبيعية والمعدنية واتساع السوق وغيرها .

تضم محافظة البصرة ٥٠٢٥ منشأة صناعية تمثل ٨.٣٤% من مجموع مثلثاتها في القطر والبالغة ٦٠٢٠٠ منشأة لعام ٢٠٠٢ (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٤) ، كما أنها تضم جميع فروع التصنيف الدولي للنشاط الصناعي (I.S.I.C) كما في الجدول (١) .

المؤشرات الأساسية لتطور قطاع الصناعة التحويلية في محافظة البصرة

لعله من المناسب الاستدلال على التطورات التي شهدتها الصناعة التحويلية في المحافظة من خلال ترجمة هذه التطورات الى مؤشرات كمية تسهل عملية اعطاء صورة مقبولة لها ضمن المدة المدروسة في هذا البحث والممتدة بين ١٩٧٣-٢٠٠٢ كمايلي :-

لقد شهدت قيمة الانتاج (جدول ٢) الاجمالي الصناعة التحويلية تطورا " ملموسا" خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨ ، فقد تطورت قيمة الانتاج من ٥٦٣٠ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ١٢٣٢٠ مليون دينار عام ١٩٧٨ ، أي أنها نمت بمعدل نمو مركب قدره ١٧% ، وقد تركز هذا التطور في عدد من الفروع الصناعية الاستهلاكية كالصناعات الغذائية والتبغ والمشروبات وصناعة الخشب والاثاث وكذلك صناعة المنتجات المعدنية ، فقد بلغت الاهمية النسبية لقيمة انتاج هذه الصناعات في اجمالي قيمة الانتاج ٢٢% ، ١٧٩٩% ، ٣٠% عام ١٩٧٣ على التوالي ، كما اصبحت هذه النسبة ٢٦٩٢% ، ٩٥ ١٣% ، ٩٣ ١٩ لهذه الصناعات على الترتيب عام ١٩٧٨ .

جدول (٢)
قيمة الانتاج في الصناعات التحويلية لمحافظة البصرة للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٢
بالاسعار الثابتة

الف دينار

الصناعة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
الغذائية	١٢٣٩	٣٣٢٩	١٩٣١	١٦٣٨	٣٦٧٤	٨٨٧٥٨	٧٥٠٠٢
المنسوجات	١٠١٣	٣٢٠٣	١٧٣٨	١١٠٠	١٧١٥	٥٦٦٥٤	٤٢٦٦٣
الخشب	٦٧٦	١٧٢٥	١٠٣٠	١١١٤	٣٢١٥	١١٣٣١	٨٣٤٦
الورق	٤٥٠	٤٩٣	١٢٩	١٣١	١١٧٠	٢٧٧٧	٢٠٨٠
الكيمياوية	٣٣٨	٧٣٩	٢٥٨	٢٢٢	٤٨٠	١٣٢١٩	٧٢١١
المعادلات اللافلزية	٢٢٥	٢٤٧	٢٥٨	٢٢٨	٢٧١٣	٧٥٥٤	٤٦٥٠
المعادلات الاساسية	٠	١٦٣	٦٤	٦٥	٦٨٦	١٨٨٩	١٥٩٠
المنتجات المعدنية	١٦٨٩	٢٤٦٤	١٠٣٠	١١١٤	٢٠٥٧	٥٦٦٥	٤٠٦٥
المجموع	٥٦٣٠	١٢٣٦٣	٦٤٣٨	٥٦١٢	١٥٧١٠	١٨٧٨٤٧	١٤٥٦٠٧

المصدر :-

- ١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٣ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- ٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية التخطيط الاقتصادي ، الواقع التنموي لمحافظة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ١٩٨٦ .
- ٣-وزارة التخطيط ، تخطيط التنمية لمحافظة البصرة لغاية عام ٢٠٠٠ ، الاطار العام ١٩٨٧ .
- ٤-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج الاحصاء الصناعي المنشآت الصناعية المتوسطة ١٩٨٣ ولغاية ٢٠٠٢ .
- ٥-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنوات السلسلة الزمنية ١٩٧٣-٢٠٠٢ .

ان ارتفاع الاهمية النسبية لهذه الصناعات كان مصحوبا بمعدل نمو مركب لقيمة الانتاج لهذه الصناعات بلغ ٢١٨٥% ، ٢٥٨٨% ، ٧٨٤% على التوالي بين العامين ١٩٧٣-١٩٧٨ ، ويعود ذلك الى ميل السياسة الصناعية نحو الصناعات الاستهلاكية وقتذاك لعوامل عديدة منها سهولة اقامة مثل هذه الصناعات وطبيعة هذه السلع ذات المرونه الواطئه بالنسبة للمستهلك وخاصة لصناعتين الاوليتين ، كما ان هذه الصناعات تحتاج الى تكنولوجيا معقدة في الانتاج ، فضلا عن توفر بعض موادها الاولية محليا واقتصاديا وخاصة تلك التي تنتج السلع الوسيطة .

اما خلال عقد الثمانينيات لم يحدث أي تطور في قيمة انتاج الصناعات التحويلية فبعد ان كان معدل النمو خلال ١٩٧٣-١٩٧٨ يبلغ ١٧% تراجع الى - ٢٧٠% خلال المدة ١٩٧٣-١٩٨٨ ويعود ذلك الى تأثيرات الحرب العراقية الايرانية وقرب محافظة البصرة من ايران .

اما خلال المدة ١٩٩٣-١٩٩٨ بلغ معدل النمو المركب لقيمة الانتاج ٢٥ر٦٤% ، ان هذه الطفرة الكبيرة في معدل النمو مقارنة بالمدة السابقة لاتعكس حالة تطور في مقدار قيمة الانتاج بقدر ماتعكس حالة التضخم خلال مدة الحصار ، وتدني قيمة الدينار العراقي ، ويظهر ان الاهمية النسبية للصناعة الغذائية وصناعة المنسوجات قد احتلتا مكانا " مهما" في قيمة الانتاج الصناعي خلال هذه المدة فقد بلغت ٢٥ر٤٧% ، ١٦ر٣٠ على التوالي عام ١٩٩٨ وهذه نتيجة طبيعيه للحصار بازدياد حاجة السكان لمثل هذه الصناعات .
لقد تراجعت قيمة الانتاج خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠٢ ، فبعد ان كان معدل نمو قيمة الانتاج ٢٥ر٦٤ للمدة السابقة اصبح - ٩٦ر٤% ، مع احتفاظ الصناعات الغذائية والمنسوجات لنفس المكانه السابقة بأهمية نسبية بلغت ٥١ر٥٠ % ٣٠ ر ٢٩% لكلا الصناعتين .

وتعكس معطيات جدول (٣) تطورا" في مقدار القيمة المضافة ولكن بمعدلات تزيد كثيرا" عن التطور الحاصل في قيمة الانتاج ، اذا انها نمت بمعدل نمو مركب قدره ٧٢ر٦١% خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨ وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض معدل نمو قيمة مستلزمات الانتاج خلال نفس المدة حيث بلغ هذا المعدل ٤٥ر١١% .

ومن الملاحظات المهمه ان الاهمية النسبية لمستلزمات الانتاج (جدول ٤) في قيمة الانتاج مرتفعة في الصناعات الاستهلاكية كالصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات ، اذ تراوحت هذه النسب بين ١٨ر٣٢%-١٢ر٣٠% عام ١٩٧٣ في الوقت الذي لم تتجاوز النسبه اكثر من ١٦% في العديد من الصناعات كصناعة الخشب والاثاث والصناعات الكيماويه ، وصناعة المنتجات المعدنية للسنة ذاتها .

اما خلال المدة ١٩٨٣-١٩٨٨ حصل تراجع في معدل نمو القيمة المضافة والبالغ ٢٦ر٦% مقارنة مع مثيله من المدة السابقة ، الا انه لايمثل وضعاً "متطوراً" قياساً بمعدلات نمو قيمة مستلزمات الانتاج التي بلغت - ٣٠ر٦% خلال هذه المدة ، ويعود هذا الى دعم وتشجيع الصناعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على مستلزمات الانتاج المتاحة محلياً" بغية

تقليل كلفة الانتاج الى ادنى حد ممكن دون ان يعني ذلك العزوف عن تنشيط الصناعات التي تتطلب استيراد مستلزماتها من الخارج كما في صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المعادن الاساسية

تعكس حالة الحصار الذي يمر به العراق معدلات نمو القيمة المضافة والتي بلغت خلال المدة (١٩٩٣-١٩٩٨) ٧٠.٦% وهذا يعني ان نموها يقل بمقدار ٩ مرة عن معدل نمو قيمة الانتاج خلال المدة ذاتها ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج الاجنبية الداخلة في العمليات الانتاجية الصناعية والتي نمت بمعدل نمو قدره ٥٢ ر ٢٩% عن المدة السابقة .

جدول (٣)

القيمة المضافة للصناعة التحويلية في محافظة البصرة للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٢
بالاسعار الثابتة

١٠٠٠ دينار

الصناعة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
الغذائية	١٢٦	١٤٨٧	٥٠٦	٨٥٣	٨٧٣٩	١١١٤٤	٤٣٧٨
المنسوجات	٤٩	٥٠٦	٣١٣	٧٨٩	٨١٩٣	١٠٣٧٦	٣٢٩٨
الخشب	٢٨	٣١٦	٣٦٨	٥٦٩	٣٢٧٧	٥٧٦٤	١٣٩٦
الورق	٦	٩٥	١١٥	٩٥	٨١٩	١٥٣٧	٧٠٠
الكيمياوية	١٢	٩٥	١٣٨	١٥٨	١٦٣٩	١٥٣٧	٧١١
المعادن اللافلزية	١٤	١٢٧	٣٦٨	٣١٦	١٩١٢	٣٠٧٤	٨٥٠
المعادن الاساسية	٠	٦٢	١٩	١٨	١٣٦	٢٤٩	٢٣٠
المنتجات المعدنية	٥١	٤٧٦	٣٧١	٣٦١	٢٥٩٦	٤٧٤٧	٨٨٩
المجموع	٢٨٦	٣١٦٤	٢٢٩٨	٣١١٤	٢٧٣١١	٣٨٤٢٨	١٢٣٥٢

المصدر:-

- ١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٣ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- ٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية التخطيط الاقتصادي الواقع التنموي لمحافظة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مطبعة للجهاز ، بغداد ، ١٩٨٦
- ٣-وزارة التخطيط ، تخطيط التنمية لمحافظة البصرة لغاية عام ٢٠٠٠ ، الاطار العام ١٩٨٧ .
- ٤-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشأة الصناعية المتوسطة ١٩٨٣ ولغاية ٢٠٠٢ .
- ٥-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنوات السلسلة الزمنية ١٩٧٣-٢٠٠٢

جدول (٤)
قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعية التحويلية في محافظة البصرة للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٢
بالاسعار الثابتة

الصناعة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
الغذائية	١٧٢٠	١٨٣٩	١٤٢٥	٧٨٥	٢٧٦٠٤	٧٧٦١٤	٧١٤٤٤
المنسوجات	١٦١٠	٢٧٣٣	١٣٢٥	٧٥١	٧٨٧٢	٤٦٢٧٨	٣٩٣٦٥
الخشب	٨٥٩	١٤٠٩	٥٤٢	٥٤٥	١٥١	٥٥٦٧	٦٩٥٠
الورق	٢٦٦	٣٩٨	١٤	٣٦	٥٥٢	٢٢٤٠	١٨٠٠
الكيمياوية	٤٩٥	٦٤٤	١٢٠	١٠٤	٣١٦١	١١٦٨٢	٦٥٠٠
المعادن الالافلزنية	١٨	١٢٠	١٠	١٢	٨٣١	٤٤٨٠	٣٦٣٠
المعادن الاساسية	٠	٦١	٤٥	٤٧	٥٥٠	١٦٤٠	٨٣٤
المنتجات المعدنية	٣٧٦	١٩٨٨	٦٥٩	٧٥٣	٥٣٩	٩١٨	٣٢٧٦
المجموع	٥٣٤٤	٩١٩٢	٤١٤٠	٣٠٣٣	٤١٢٦٠	١٥٠٤١٩	١٣٣٧٩٩

المصدر:-

- ١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٣ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- ٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية التخطيط الاقتصادي ، الواقع التنموي لمحافظة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مطبعة الجهاز ، بغداد .
- ٣- وزارة التخطيط ، تخطيط التنمية لمحافظة البصرة لغاية ٢٠٠٠ ، الاطار العام ١٩٨٧ .
- ٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة ١٩٨٣ ولغاية ٢٠٠٢ .
- ٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنوات السلسلة الزمنية ١٩٧٣-٢٠٠٢ .

وخلال المدة الاخيرة (١٩٩٨-٢٠٠٢) نلاحظ تراجع في معدل نمو قيمه المضافه والبالغ -٣.٢٠% ، مع احتفاظ الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات بأهمية نسبية بلغت ٣٥.٤٤% ، ٢٦.٧٠% على التوالي .

اما بالنسبة الى اعداد العاملين نلاحظ من الجدول (٥) ان محافظة البصرة شهدت نمواً في عدد العاملين نتيجة لأقامة العديد من الصناعات الكبيرة ذات الاستخدام الواسع والتابعة للقطاع العام حيث خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨ استطاعت ان تسهم الصناعات الاستهلاكية بأهمية نسبية كبيرة احتلت المراتب الأولى كالصناعات الغذائية والنسجية والمنتجات المعدنية وصناعة الخشب والأثاث ، وبأهمية نسبية بلغت ٣٢.٩٩% ، ٢٥% ،

١٨% ، ١٢.٠٣% على التوالي لعام ١٩٧٣ من اجمالي عدد العاملين في المحافظة ، كما اصبحت هذه النسب ٣٢% ، ٢٧.٩٩% ، ١٦.٩٩% ، ١٦.٩٩% لهذه الصناعات على الترتيب عام ١٩٧٨ ، وقد بلغ معدل نمو الأيدي العاملة خلال هذه المدة ١٠% وهذا يعود الى ان اغلب الصناعات الكبيرة لم تبدأ العمل بعد في المحافظة .

اما خلال عقد الثمانينيات لم يحدث تطور في اعداد العاملين في المحافظة حيث تراجع معدل نموهم على ٠.٠٢% خلال هذه المدة عن المدة السابقة ويعود ذلك الى تأثيرات الحرب العراقية الايرانية ، حيث برزت صناعة المنسوجات والخشب والمنتجات المعدنية واحتلت مكانة مهمة في اعداد العاملين في المحافظة وبأهمية نسبية بلغت ٣٢.٠٤% ، ٢٠.٩٩% ، ٢٠.٩٨% على التوالي عام ١٩٨٣ ، اما خلال عام ١٩٨٨ بقيت صناعة المنسوجات في محافظة البصرة محافظة على مرتبتها الأولى بأهمية نسبية ٣٥% ، بينما جاءت بالمرتبة الثانية كلا من الصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية بأهمية نسبية بلغت ١٨% ، بينما تراجعت صناعة الخشب الى المرتبة الرابعة بأهمية نسبية بلغت ١٦.٩٩% .

جدول (٥)

عدد العاملين في محافظة البصرة في قطاع الصناعات التحويلية للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٢

الصناعة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
الغذائية	٤٩٧٧	٤٨٥٢	٢٣٢٥	٢٩٨٦	٨٣٣٣	٨٦٧٣	١٢٣٢٠
المنسوجات	٣٧٧١	٤٢٤٥	٥٣١٤	٥٨٠٥	٦٨١٨	٦٥٧١	٨٣٢٠
الخشب	١٨٠٩	١٥١٦	٣٤٨٧	٢٨١٩	٢١٨١	٣٤١٧	٤٩٠٥
الورق	٦٠٣	٦٠٤	٤٩٩	٤٩٨	٢٥٣	٧٨٨	٢٤٦
الكيميائية	٤٥٢	٣٠٣	٣٣٢	٣٣٢	٥٠٥	٥٢٦	٤٠٤
المعادن اللافلزية	٧٥٥	٩١١	٨٣١	٨٢٩	١٥١٥	١٥٧٧	١٧٣٥
المعادن الاساسية	٠	١٥٣	٣٣٢	٣٣٢	٢٥٣	٢٦٣	٢٨٧
المنتجات المعدنية	٢٧١٥	١٥٧٧	٣٤٨٧	٢٩٨٦	٤٢٩٢	٤٤٦٨	٣٤٠٦
المجموع	١٥٠٨٣	١٥١٦١	١٦٦٠٧	١٦٥٨٧	٢٥٢٥٢	٢٦٢٨٣	٣١٦٢٣

المصدر:

- ١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٣ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- ٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة ١٩٨٣ ولغاية ٢٠٠٢ .
- ٣-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة للسنوات التسلسله الزمنية ١٩٧٣-٢٠٠٢

اما خلال المدة ١٩٩٣-١٩٩٨ بلغ معدل النمو لأعداد العاملين في المحافظة ٠.٨٠% حيث احتلت الصناعات الغذائية والمنسوجات والمنتجات المعدنية مكاناً مهماً في الاستخدام خلال هذه المدة فقد بلغت ٣٣% ، ٢٥% ، ١٧% على التوالي عام ١٩٩٨ وهذه نتيجة للحصار الاقتصادي .

وخلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠٢ ازداد معدل نمو العاملين في المحافظة عن المدة السابقة وبلغ ٤.٧٣% مع احتفاظ الصناعات الغذائية والنسيجية لنفس المكانة السابقة بأهمية نسبية بلغت ٣٨.٩٥% ، ٢٦.٣١% لكلا الصناعتين .

وبعد دراسة وتحليل المؤشرات الكمية اعلاه كافة على المستوى الاجمالي للصناعة التحويلية، وعلى صعيد الفروع الصناعية لاربع مراحل زمنية ، ضمنّت المدة الممتدة ١٩٧٣-٢٠٠٢ ، لابد لنا من معرفة انتاجية العمل خلالها وكما في الصورة التالية :

المبحث الثاني

اولاً: - انتاجية العمل على المستوى الاجمالي للصناعة

ان نظرة متأنية للنتائج التي توصلنا في دراستنا لمؤشرات الصناعة تكشف عن حقائق اساسيه تسهم في تحليل ومعالجة موضوع انتاجية العمل في الصناعة التحويلية في محافظة البصرة ومن وجوه مختلفة خلال المدة ١٩٧٣-٢٠٠٢ وعلى المستويين الاجمالي والتفصيلي للفروع الصناعية التحويلية .

ان تتبع معدلات انتاجية العمل (جدول ٦) وشكل (١) في قطاع الصناعات التحويلية يوصل الى حقيقة حدوث تطور في هذه المعدلات على صعيد القطاع الصناعي خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨ ، فقد بلغت انتاجية العمل وفقاً لمقدار القيمة المضافة التي يحقها العامل الواحد نحو ٢٠٨٦ دينار / عامل عام ١٩٧٨ ، في الوقت الذي لم تبلغ فيه اكثر من ١٨٩ دينار / عامل عام ١٩٧٣ أي انها نمت بمعدل نمو مركب قدره ٦١% وقد يفسر ذلك بما يلي:

١-ارتفاع اسعار المنتجات منذ عام ١٩٧٤ مما ادى الى ارتفاع القيم المضافة.

٢-ارتفاع مستوى الكفاءة وتقليل الهدر .

٣-ارتفاع مستوى المهارة وانعكاسه على الانتاج .

٤- اشتداد وتيرة العمل بسبب العامل المادي والمعنوي

اما خلال المدة ١٩٨٣-١٩٨٨ فقد تراجعت انتاجية العمل في بدايتها فبلغت ١٣ر٨٣ دينار / عامل وارتفعت في نهايتها فبلغت ١٨ر٧٧ دينار/ عامل ، اما معدل نموها خلال هذه المدة فبلغ ٦٢٩% وهذا يعني ان معدل نموها يقل بمقدار ٩ر٧ مرة عن معدل نمو انتاجية العمل في المدة السابقة، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى انخفاض معدل نمو القيمة المضافة خلال المدة نتيجة لتاثيرات الحرب العراقية الايرانية ، وبعد انتهاء الحرب وبدء مرحلة الحصار على العراق بلغت انتاجية العمل عام ١٩٩٣ ، ١٠ر١٥ دينار / عامل، كما اصبحت خلال عام ١٩٩٨ ١٤٦ر٢٠ دينار / عامل ، أي انها نمت خلال هذه المدة بمعدل ٦٢١% ، وهذا يعني ان معدل النمو هذا لا يختلف كثيرا" عن معدل نمو انتاجية العمل خلال المدة السابقة ، ويعود ذلك ان ارتفاع القيمة المضافة رافقة ازدياد في عدد المشتغلين خلال هذه المدة هي التي ادت الى هذا المعدل .

اما انتاجية العمل خلال المدة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ وهي المدة المعول عليها لدراسة هذه المشكلة بلغت ٣٩ر٠٦ دينار / عامل عام ٢٠٠٢ أي انها تقل عن انتاجية العمل عام ١٩٩٨ بـ ٣٧ مرة وبمعدل سلبي قدره -٢٣ر٢٠% وهذا يعود الى المدة اسباب سوف يتم مناقشتها لاحقا".

جدول (٦)

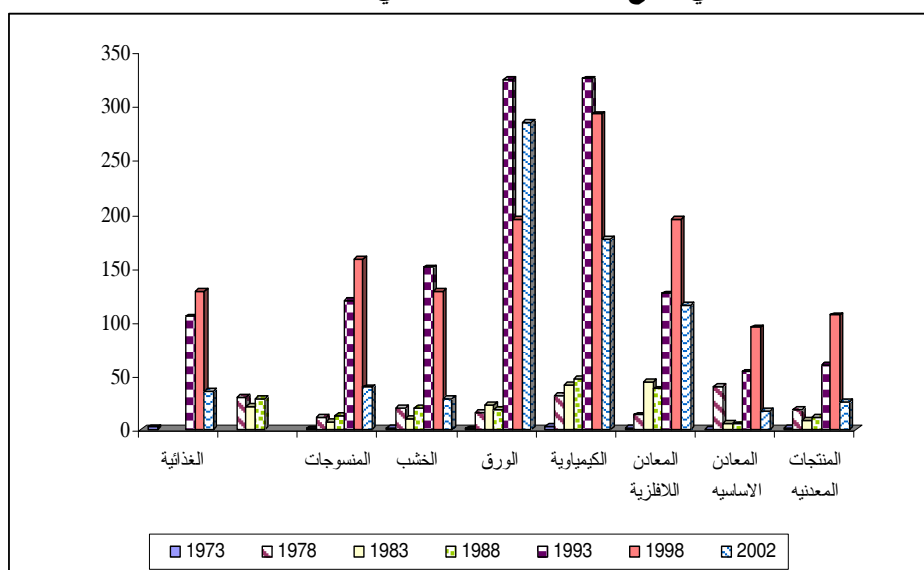
معدل انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة
للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٢

الصناعة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
الغذائية	٢٥٣	٣٠٦٤	٢١٧٦	٢٨٥٦	١٠٤٨٧	١٢٨٤٩	٣٥٥٣
المنسوجات	١٢٩	١١٩١	٧٧٧	١٣٥٩	١٢٠١٦	١٥٧٩٠	٣٩٦٣
الخشب	١٥٤	٢٠٨٤	١٠٥٥	٢٠١٨	١٥٠٢٥	١٦٨٦٨	٢٨٤٦
الورق	٠٩٩	١٥٧٢	٢٣٠٤	١٩٠٧	٣٢٣٧١	١٩٥٠٥	٢٨٤٥٥
الكيميائية	٢٩٥	٣١٣٥	٤١٥٦	٤٧٥٩	٣٢٤٥٥	٢٩٢٢٠	١٧٥٩٩
المعادن الالافزية	١٨٥	١٣٩٤	٤٤٢٨	٣٨١١	١٢٦٢٠	١٩٤٩٢	١١٥٦٤
المعادن الاساسية	٠	٤٠٥٢	٥٧٢	٥٤٢	٥٣٧٥	٩٤٦٧	١٧٨٧
المنتجات المعدنية	١٨٧	١٨٤٧	٩٣٠	١٢٠٨	٦٠٤٨	١٠٦٢٤	٢٦١٠

المصدر:-

الجدول من عمل الباحثه بالاعتماد على الجدولين (٣) و(٥) .

شكل (١)
انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة للمدة ١٩٧٣-٢٠٠٢



المصدر : من عمل الباحثة بالأعتماد على جدول (٦).

ثانياً:- انتاجية العمل على المستوى التفصيلي (الفروع الصناعية) للصناعة .

ان تحليل النتائج المتعلقة بانتاجية العمل على مستوى الفروع الصناعية للصناعة التحويلية ، بشكل عام يكشف عن تطور واضح في مستويات انتاجية العمل خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨ في مجمل الفروع الصناعية ، فقد احتلت الصناعات الكيماوية مركز الصدارة في تطور انتاجية العمل اذ بلغت انتاجيتها نحو ٣١٩٤ دينار / عامل عام ١٩٧٨ ، في حين لم تتجاوز اكثر من ٢٩٥ دينار / عامل عام ١٩٧٣ وهذا يمثل تحولا نوعيا كبيرا في انتاجية العمل لهذه الصناعة ، حيث بلغ معدل النمو المركب لهذه الانتاجية ٦١.٠٢% . وتأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع انتاجية العمل فقد بلغت ٣٠٦٤ دينار / عامل عام ١٩٧٨ بعد ان كانت تبلغ ٢٥٣ دينار / عامل عام ١٩٧٣ ، وقد تطورت بمعدل نمو مركب قدره ٦٣.٨٢% . هذا وان التطور الحاصل في انتاجية العمل لهذه الصناعة يفوق مامقداره ١٢ر١١ مرة عام ١٩٧٣ .

وتمثل صناعة الخشب والاثاث المرتبة الثالثة في مجال انتاجية العمل فقد بلغت انتاجية العمل في هذه الصناعة ٢٠٨٤ دينار / عامل عام ١٩٧٨ وهذا المعدل مقارب للمعدل العام لانتاجية العمل في القطاع الصناعي ككل خلال هذه المدة والبالغ ٢٠٨٦ دينار / عامل .

ومن بين الصناعات التي سجلت معدلات متقاربة للانتاجية وتقل عن انتاجية العمل في القطاع الصناعي ككل عام ١٩٧٨ هي صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الورق وصناعة المعادن اللافلزية وصناعة المنسوجات اذ تراوحت انتاجية العمل في هذه الصناعات بين ١٨٤٧-١٩١١ دينار / عامل .

وعموماً يمكن القول ان التطور الحاصل في انتاجية العمل قد شمل مختلف الفروع الصناعية خلال هذه المدة المهمة وبناء القاعدة الصناعية فضلاً عن تزايد الاهتمام بصناعات جديدة اساسية كصناعة المعادن الاساسية والتي حققت انتاجية مرتفعة للعمل بلغت ٤٠٥٢ دينار / عامل عام ١٩٧٨، وذلك يعني ان القيمة المضافة لهذه الصناعات قد تطورت باضطراد وتعكس الى حد ما التوجهات الجديدة للسياسة الصناعية في البلاد .

اما خلال المدة ١٩٨٣-١٩٨٨ نلاحظ ان هناك تطور في انتاجية العمل وفي مختلف الصناعات باستثناء الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة المعادن الاساسية وصناعة المنتجات المعدنية التي مالت انتاجية العمل فيها للانخفاض في عام ١٩٨٨ مقارنة بالعام ١٩٧٨ .

واذا ما تفحصنا معدلات انتاجية العمل خلال هذه المدة نجد ان الصناعات الكيماوية قد بقيت محافظة على مكانتها الاولى فقد بلغت انتاجية العمل فيها ٥٩ ر ٤٧ دينار / عامل عام ١٩٨٨، اما في عام ١٩٩٣ فبلغت انتاجية العمل ٤١٥٦ دينار / عامل ، أي انها نمت بمعدل نمو مركب قدره ٧٤ ر ٢%، اما الاسباب التي اسهمت بشكل فاعل في ارتفاع انتاجية العمل لهذه الصناعة وذلك لارتفاع القيمة المضافة لان مستلزمات هذه الصناعة محلية وهي البترول ، فضلاً عن اهمية هذه الصناعة في الصناعات العسكرية .

اما صناعة المعادن اللافلزية فقد احتلت المرتبة الثانية اذا بلغت انتاجية العمل فيها ٣٨١١ دينار / عامل عام ١٩٨٨ ، وهي ترتفع عن مستوى انتاجية العمل في عام ١٩٧٨ باكثير من ٢٠٧ مرة ، أي ان هناك طفرة مهمة في نمو انتاجيتها ، بالوقت الذي

كانت تعد فيه من الصناعات ذات الانتاجية المنخفضة للعمل خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨ ويعود سبب نمو الانتاجية في هذه الصناعة لتطور مقدار القيمة المضافة فيها بمعدل نمو مركب قدره ٢٣٫٧١% في حين كان معدل نمو عدد العاملين سلبيا" - ٠٫٤% خلال هذه المدة وذلك يدعو حتما" الى زيادة معدل انتاجية العمل .

ومن الملاحظات المهمة ايضا" ان انتاجية العمل في الصناعات الاستهلاكية والتي تستخدم اسلوب الانتاج الكثيف بصفه عامة قد انخفضت في بداية هذه المدة ومن ثم عادت الى الارتفاع في نهايتها ، كالصناعات الغذائية وصناعة الخشب وصناعة المنسوجات فقد تراوحت انتاجية العمل في هذه الصناعات بين ٢٨٥٦-١٣٥٩ دينار / عامل عام ١٩٨٨ .

ومما يمكن ملاحظته ان هناك صناعات حققت تطورا" في انتاجية العمل كصناعة الورق حيث بلغت ٢٣٫٠٤ دينار / عامل عام ١٩٨٣ ، الا انها مالبت ان تراجع انتاجية العمل فيها عام ١٩٨٨ الى ١٩٫٠٧ دينار / عامل الامر الذي جعل معدل نمو انتاجية العمل سالبة في هذه الصناعة - ٣٫٧١% خلال هذه المدة .

ومن الصناعات التي تتخفف انتاجية العمل فيها عن المعدل العام لانتاجية العمل في القطاع الصناعي هي صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المعادن الاساسية حيث بلغت انتاجية العمل ٩٣٠ دينار / عامل ٥٧٢ دينار / عامل على التوالي عام ١٩٨٣ ، اما عام ١٩٨٨ فبلغت انتاجية العمل ١٢٠٨ دينار / عامل ، ٤٢ دينار / عامل ، أي ان معدل نمو انتاجية العمل في كلا الصناعتين قد بلغ خلال هذه المدة ٣٦٫٥% ، - ١٫٠٧% على التوالي .

وخلال مدة الحصار ومال اليه تضخم وتدني قيمة الدينار العراقي نلاحظ ان الصناعات الكيماوية لاتزال تقف في المرتبة الاولى حيث بلغت انتاجية العمل فيها ٣٢٤٥٥ دينار / عامل عام ١٩٩٣ ، تراجعت قليلا" الى ٢٩٢٢٠ دينار / عامل عام ١٩٩٨ أي ان معدل نموها كان سلبيا" بلغ - ٢٫٠٥% ، وبالرغم من ذلك كان معدلات انتاجية العمل في هذه الصناعة كان ضعف معدل انتاجية العمل العامة في القطاع الصناعي .

وجاءت صناعة الورق بالمرتبة الثانية حيث بلغت انتاجية العمل ٣٢٣٧١ دينار/ عامل عام ١٩٩٣ ، واصبحت ١٩٥٠٥ دينار / عامل عام ١٩٩٨ ، أي انها تراجعت بمعدل نمو سلبي قدره - ٩٦٣% . وهذا يعود الى ارتفاع قيمة مستلزمات هذه الصناعة وخاصة الاجنبية خلال هذه المدة .

ومن الجدير بالذكر ان انتاجية العمل قد تطورت في الصناعات كثيفة العمل خلال هذه المدة كالصناعات المعدنية اللافلزية والصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة الخشب حيث تراوحت معدلات انتاجية العمل بين ١٠٤٨٧ دينار / عامل - ١٩٤٩٢ دينار / عامل ، علماً بان هذه الصناعات قد نمت بمعدلات ٩٠٨% ، ١٤٤ ر % ، ٦١٠% ، ٣٤٢% ، أي انها تقترب من المعدل العام لنمو القطاع الصناعي .

ومن الامور الجديرة بالانتباه ان انتاجية العمل في الصناعات المهمة كصناعة المنتجات المعدنية وصناعة المعادن الاساسية كانت اقل من المعدل العام للقطاع الصناعي، فقد بلغت ٥٣٧٥ دينار / عامل ، ٤٨ ر ٦٠ / عامل عام ١٩٩٣ على التوالي، واصبحت ٩٤٦٧ دينار / عامل ، ١٠٦٢٤ دينار / عامل عام ١٩٩٨ على التوالي ويعود هذا الى ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة الى هذه الصناعات مما ادى الى عدم نمو قيمه المضافه وخاصة لصناعة المعادن الاساسية .

اما فيما يخص انتاجية العمل خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠٢ نلاحظ بان جميع الفروع الصناعية قد تراجعت معدل انتاجية العمل فيها عام ٢٠٠٢ باستثناء صناعة الورق حيث بلغت انتاجية العمل فيها ٢٨٤٥٥ دينار / عامل عام ٢٠٠٢ بعد ان كان ١٩٥٠٥ دينار عامل عام ١٩٩٨ ، أي انها نمت بمعدل نمو مركب قدره ٩٩٠% وهي بهذا المعدل ترتفع عن مستوى انتاجية العمل عام ١٩٩٨ باكثر من ١٤٥ مرة .

ومن بين الصناعات التي سجلت معدلات متقاربة لانتاجية العمل العامة في القطاع الصناعي ككل عام ٢٠٠٢ هي صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، اذ تراوحت انتاجية العمل فيها بين ٣٩٦٣ دينار / عامل-٣٥٥٣ دينار / عامل

اما الصناعات التي سجلت معدلات اكبر من المعدل العام لانتاجية العمل في القطاع الصناعي ككل هي الصناعات الكيماوية وصناعة المعادن اللافلزية وتراوحت انتاجية العمل فيها بين ١٧٥٧٥ دينار / عامل ، ١١٥٤٦٤ دينار/ عامل . اما صناعة الخشب

وصناعة المنتجات المعدنية والمعادن الأساسية فقد سجلت معدلات متقاربة لانتاجية العمل بلغت ٢٨٦٣ ، ٢٦١٠ ، ٨٧١٧ دينار / عامل للعام نفسه وهي معدلات تتخفف كثيرا" عن المعدل العام للقطاع الصناعي .

و بصفة عامل نقول ان انخفاض انتاجية العمل العامه خلال عام ٢٠٠٢ الى حوالي ٣٧ مرة عن مثلتها في عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو سلبي لاغلبية فروع الصناعات التحويلية الامر الذي حدى بنا الى بحث الاسباب والعوامل التي تقف وراء ذلك .

العوامل المؤثرة في انتاجية العامل

لقد شهدت السنوات الاخيرة تدني انتاجية العامل بصورة واضحة لايمكن لاحد الاغفال عنها او تجاوزها مما اثر هذا وقلل في اضافة قيمه اضافيه جديدة تساهم في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي ، لذا بات من الضروري الوقوف على الاسباب والعوامل التي ادت الى ذلك لان معرفة هذه العوامل والالمام بها يعد شرطا" ضروريا" من اجل اتخاذ كل ما هو مناسب من تدابير واجراءات بهدف تعميق العوامل الايجابية والتقليل ومعالجة اثر العوامل السلبية والمعطله لنمو زيادة انتاجية العامل من جهة اخرى من هذه العوامل :-

١. طول او مدة ساعات العمل

تؤثر ساعات العمل عل انتاجية العامل وخاصة في البلدان النامية حيث ان ساعات العمل المحددة على مدار العام اقل من ساعات العمل المحددة للعامل في الدول المتقدمة . ويرجع هذا بالدرجة الأولى الى الزيادة الواضحة في عدد ايام الاجازات الرسمية ، فعدد المناسبات التي تتعطل فيها وحدات الأنتاج دائما كبر . اصف الى ذلك الانخفاض الواضح في ساعات العمل الفعلية عن ساعات العمل المحددة بسبب فقدان الانضباط وعدم المحافظة على الوقت ، فكثيرا ما يبدأ العمل وينتهي في غير المواعيد المحددة له ، كما ان فترات الراحة تطول عادة عن المدة المقدره لها وخاصة في معامل القطاع العام ، كما ان العمل لساعات طويلة في الصناعات التي يمتلكها القطاع الخاص وخاصة للعاملين الذين يرتضون العمل بأي اجر تؤثر على جودة الأنتاج وخير مثال على ذلك في معامل الكاشي والموزاييك والبلوك ومعامل خياطة الملابس الجاهزة في المحافظة.

٢. العلاقة بين الوظيفة ومؤهلات العامل

ان تدني مستويات المهارة وضعف مستوى التدريب والتأهيل وتدني مستويات الإنتاج حيث ان هناك علاقة ايجابية بين انتاجية العمل وبين نوعية العامل (مهارته) حيث ان الأختلاف في مستويات انتاجية العمل او في مساهمتهم في العملية الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على مقدار المهارات والخبرة ومستوى التعليم التي تتوفر عند العاملين . فالنقد التكنولوجي الحاصل في تكنولوجيا الانتاج يحتاج الى احداث تغيرات نوعية وكمية في الهيكل المهاري التي تتمثل غالباً في زيادة نسبة اصحاب المهارات والكفاءات العالية الى اجمالي العاملين مع تقليل نسبة غير الماهرين (السامرائي وكاظم ، ١٩٨٨ ، ص٦) ومن الجدير بالذكر ان انتاجية العامل الاوربي تفوق انتاجية العامل العراقي بمقدار ستة امثال وهذا ما يؤكد الأهمية البالغة للتعليم والتدريب لرفع مستوى الإنتاجية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٩٦ ، ص٧٣) .

وبالرغم من وجود هذه الكوادر الفنية في كثير من الصناعات التحويلية في محافظة البصرة الا ان الإنتاجية تبقى منخفضة وهذا يعود الى كثير من الأسباب منها استخدام تكنولوجيا قديمة وعدم توفر مصادر الطاقة ، وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية الكاملة وغيرها .

٣. وجود المرأة في العمل

تتأثر الإنتاجية بشكل واضح في المصانع التي تكون المرأة فيها جزءاً من القوى العاملة ، فمعدلات الغياب عالية وساعات الأنقطاع اليومي عن العمل مرتفعة ، وساعات العمل المنتجة منخفضة ويرجع هذا الى عدم تهيئة الظروف الملائمة لأشغال المرأة ، فالأنقطاع والغياب يرجعان الى انشغال المرأة برعاية الأطفال بسبب عدم وجود دور للحضانة او بسبب التزام المرأة بتأدية الأعمال المنزلية التي يرفض الزوج المعاونة فيها ، ومن المؤكد ان الجمع بين الوظيفتين لا بد وان يؤثر على كفاءة الاداء في كليتهما .

٤. توفر مراكز البحث العلمي :

لا بد من وجود مراكز للبحث العلمي مرتبطة بالصناعة والتي تعمل على وضع الحلول والأختراعات بما تتطلبه عملية التصنيع وما تواجهه من مشاكل وخيارات في

الانتاج ، لذلك فإن تعزيز مستويات التقدم التكنولوجي في الأقليم تعتمد على مدى تكامل الصناعة وعلى مدى ارتباطها بعملية البحث والتطوير التي من خلالها تساعد على توليد الابتكارات والاختراعات التكنولوجية (الحديثي ، ١٩٩٢ ، ص١٥) .
وبالرغم من امتلاك معظم الصناعات الكبيرة في محافظة البصرة لمثل هذه المراكز البحثية الا انه تبقى بحوثها ينقصها التطبيق وذلك بسبب الحصار الاقتصادي .

٥. ظروف الطقس :

يتمثل تأثير الظروف المناخية على انتاجية العامل من ناحيتين :

الأولى : على العمليات الصناعية .

الثانية : على نفسية وصحة العامل .

وفي كلا الحالتين تتأثر انتاجية العامل ، فبالنسبة الى الناحية الأولى يمكن ان تلاحظ في صناعة دبغ الجلود وكبس التمور وبعض الصناعات الغذائية في المحافظة حيث تؤثر الرطوبة العالية المصحوبة بالحرارة والتي تبلغ ٨٠% خلال شهري آب وايلول على الجلود والتمور وبعض المواد الغذائية وتؤدي الى تعفنها وخاصة اذا ما علمنا بعدم احتلال هذه الصناعات الى وسائل حفظ جيدة ، كما تتأثر صناعة الطابوق والجص بالأمطار في موسم الشتاء حيث تؤدي الى ذوبان هاتين المادتين الأمر الذي يؤدي الى قلة الانتاج في هذا الموسم حيث يبلغ عدد الحرقات من الطابوق في موسم الصيف ٦-٨ حرقات ، اما في موسم الشتاء فتبلغ ١-٢ حرقه ، اما صناعة الجص فإن معدل انتاج المعمل الواحد في موسم الصيف يبلغ ٥-٦ اضعاف انتاجه في موسم الشتاء .

اما درجات الحرارة العالية والتي تصل في فصل الصيف الى ٥٠م في

المحافظة فتؤثر على الصناعات - الأغذية الجاهزة ، الألبان ، الأيس كريم ، الثلج - الغذائية فتسبب تلفها ، ولا يقتصر اثر هذه العوامل على كمية الانتاج ، فهي تؤثر كذلك على نشاط العمال التي لا تستطيع العمل في مثل هذه الظروف وهذا بدوره يؤدي الى قلة الانتاج .

اما تأثير ظروف الطقس على نفسية وصحة العامل والتي تلعب دوراً كبيراً في قلة الانتاج وخاصة خلال فصل الصيف مع ارتفاع الحرارة والرطوبة فتصبح هذه الظروف مضايقة ومزعجة للعاملين فيشعر العامل بسرعة التعب والأرهاق وفي بعض

الأحيان لا يستطيع إنجاز عمله ، وهذا يعود الى ان الكثير من الوحدات الصناعية تفتقر الى وسائل راحة العامل كالتبريد والتدفئة والأضاءة والتهوية الجيدة ، كما تؤثر ظروف العمل لبعض الصناعات على صحة العامل كما في صناعة السمنت والأسمدة حيث يؤدي الغبار والغازات الى اصابة العمال بأمراض الحساسية والربو .

٦. توفر مصادر الطاقة :

تعد مصادر الطاقة من العوامل التي تؤثر على الأنتاج حيث ان صعوبة الحصول عليها فضلاً عن ارتفاع اثمانها لها تأثير سلبي على الصناعة في محافظة البصرة وخاصة بالنسبة الى الصناعات التي تعتمد على مصادر الطاقة في عملياتها الصناعية مثل صناعة الطابوق والكاشي والجص والنجارة والمواد الغذائية والسمنت والثرمستون والبنروكياوية وغيرها .

٧. معدل استغلال الطاقة الأنتاجية :

يعد هذا العامل من العوامل المهمة وأكثرها تأثيراً في انتاجية العامل كما يتضح لاحقاً ، حيث ان اغلبية المنشآت الصناعية في محافظة البصرة لا تعمل بكامل طاقتها الأنتاجية لأسباب تعود الى صعوبة توفير مصادر الطاقة وعدم الحصول على المواد الأولية وارتفاع اسعارها وخاصة الأجنبية وعدم توفر الأدوات الاحتياطية وارتفاع اجور الصيانة والتشغيل وهذا ينعكس على التكاليف النهائية للأنتاج مما يؤدي الى قلة اضافة قيمة جديدة ، فعلى سبيل المثال يعمل معمل السمنت ام قصر بحدود ١٦.٩% من طاقته التصميمية ، وتعمل شركة سومر لأنتاج المواد الغذائية ٣٠% من طاقتها التصميمية ، اما معمل الحديد والصلب فإنه يعمل بحدود ٣٠% من طاقته التصميمية .

٨. استخدام تكنولوجيا قديمة :

معظم الصناعة التحويلية في محافظة البصرة تستخدم الأساليب القديمة في الأنتاج حيث لم تأخذ بالأساليب الحديثة في مجال الأنتاج والتوزيع والتوسع في استعمال الآلات الحديثة والمتطورة الا بدرجة محدودة ، ولهذا فإن الأغلبية العظمى من المعامل ما زالت تعمل بطرق قديمة اعتمدت في المحافظة منذ اكثر من ٣٠ عاماً وهذا يعني ان معظم هذه الآلات والمكائن في هذه المعامل اصبحت قديمة غير قادرة على العمل بكامل

طاقتها الإنتاجية وهذا يسهم في اضافة قيمة اضافية قليلة وبالتالي تؤثر على الإنتاجية وخاصة انتاجية العامل .

٩. جودة المادة الأولية ونوعية المنتجات

يعد توفر المادة الاولية امر ضرورياً في تطوير الصناعة ونجاحها اذ من الواضح ان الصناعة في المحافظة تعتمد على المادة الأولية المحلية او المستوردة وفي كلا الحالتين يجب ان تحصل الصناعة على ما تحتاج اليه من المادة الاولية الجيدة وباسعار مناسبة وخاصة المستوردة ، لأنه كلما زاد اعتماد الصناعة على المواد الاولية المحلية ازدادت القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها من جراء عملية التصنيع ، في حين اذا ازداد الاعتماد على المواد الاولية المستوردة ومنها المواد النصف المصنعة ادى ذلك الى استنزاف جزء من الدخل القومي ومن ثم تزداد تبعية الصناعة للدول المصدرة للمادة الأولية .

اما بالنسبة الى نوعية المنتجات والتي تعد النتيجة النهائية للعملية الصناعية وتؤثر في جودتها عوامل عديدة منها جودة المادة الأولية ، ومهارة العامل وخبرته ، والطرق والأساليب المستخدمة في الإنتاج وغيرها ، لذا فإن جودتها تؤثر في قيمتها والطلب عليها وبالتالي لها تأثير على القيمة المضافة.

١٠. توفر الأجهزة الرقابية :

من الضروري توفر الأجهزة الرقابية لحماية العملية الصناعية من التلاعب بالنوعية المطلوبة ذات الجودة العالية ، لأن عدم اخضاع العملية الصناعية لرقابة صارمة من قبل الدولة سواء على القطاع الخاص والعام فإنه يضر بالنمو الصناعي الذي يرغب البلد في الوصول اليه وبالتالي سوف تسوى العملية الصناعية ، لذا فإن من الأمور الضرورية والتي ينبغي للدولة القيام بها هي قيام الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بأعداد مواصفات قياسية متكاملة لكافة فروع الصناعة وتعميمها على اصحاب المعامل كافة للعمل بموجبها وتطبيقها واعداد انظمة السيطرة النوعية المتكاملة لغرض تحقيق النتائج الايجابية المرجوة وهذه الامور لن تتم الا بتعاون بين مختلف الاطراف الرقابية والمنتجة والمستهلكة التي يجب ان تتميز بالوعي اللازم بضرورة اسهامها الفاعل في كشف مواطن الخلل ومعالجته قبل وقوعه منعاً لتبديد وتبذير الموارد الاقتصادية .

١١. عدم وجود صيانة وخدمات هندسية

لخدمات الصيانة الهندسية دوراً كبيراً في التأثير على المستوى الانتاجي ، حيث ان العمل بالآلات لمدة طويلة مع عدم وجود صيانة وقطع غيار لازمة لها تسبب ارباك للعملية الصناعية ، وهذا ما حدث فعلاً لكافة المعامل في المحافظة خلال مدة الحصار هذا من جهة ومن جهة اخرى ان الاعتماد على خدمات الصيانة وقطع الغيار الاجنبية تساهم مساهمة في رفع قيمة مستلزمات الانتاج وبالتالي قلة او عدم قيمة مضافة .

١٢. الحوافز والاجور التشجيعية :

يستخدم مصطلح الحافز لأثارة لآثاره قوة تدخل كوسيلة لتحقيق هدف معين ، والحافز يدعم النشاط في اتجاه معين ، وفي الصناعة غالباً يستخدم الحافز كوسيلة لأثارة العامل وتحميسه نحو هدف شخص اخر غير الهدف ذي الدلالة والمغزى عنده ، فقد لا يكون مهتماً بأنقاص ثمن التكلفة او زيادة الانتاج ولكن يمكن دفعه لتحقيق هذا الهدف عن طريق حافز معين ، وعندما ينتج عن الحافز اشباع ورضا بالنسبة للعامل فأن المؤسسة الصناعية تعمل عندئذ بنجاح (جابر والشيخ ، ١٩٧٢، ص٢٣٥) .

والحوافز تقسم الى مادية كالأجور وغير مادية مثل الترقيّة ، وساعات العمل ، والامن والعلاقات مع المشرف ، ولقد كان الأهتمام الصناعة سابقاً بالحافز المادي فقط ولم يتم استخدام الحوافز غير مادية الا حديثاً والتي اثبتت استخدامها كحافز يبشر بنجاح كبير (صالح ، ١٩٧٠، ص٦٠) .

١٣. العلاقة بين الإدارة والعاملين :

يندر ان يعمل العمال في أي موقف من مواقف العمل العادية كأفراد منعزلين تماماً ، ومعنى هذا فهناك احتمال ان يكون العمال مجموعة او عدداً من المجموعات الفرعية ، والموقف المثالي الذي يحقق اعلى روح معنوي هو الموقف الذي يتكون فيه جماعة واحدة تضم العاملين جميعاً سواء من يمثلون الادارة او العمال ولسوء الحظ كثيراً ما تفعل الادارة وتهمل اهمية الجماعات في الصناعة ، وكثيراً ما نجد ان التغييرات التي تحدثها المنشآت لا يحقق الهدف منها مثل زيادة الانتاج ويرتبط تأثير هذه النواحي او عدم تأثيرها بعوامل مثل طريقة استجابة الجماعة لمثل هذه التغييرات ، فاذا اعتقدت الجماعة

ان هذا التغيير في مصلحتها فأن استجابتهم للتغيير ستكون الموافقة ، والعكس صحيح (مليكة ، بدون تاريخ ، ص٤٥) .

من الصعب الأنكار ان لكل مؤسسة تكوين اجتماعي خاص بها ، وقد يخطأ حين يعتقد بأن العلاقة بين الادارة والعاملين لا تهم العاملين وان العاملين يعملون من اجل الأجر فقط فهم ينشؤون حياة اجتماعية في تأديتهم لأعمالهم ويؤدي الأغفال عن هذه الناحية الى خطأ كبير .

١٤ . درجة التعب والأحوال النفسية للعاملين

يعد دراسة موضوع التعب في مجال الصناعة هامة الى حد كبير ، وذلك لما يسببه من نقص في كفاءة العاملين وبالتالي ضعف الإنتاج وقلة الارباح فضلاً عن تأثيراته النفسية على العاملين ، لذلك تعرف الإدارة التعب بأنه ((أي تغيرات تحدث نتيجة للعمل وترتبط بنقص في انتاج العمال)) ، ولا يعني ذلك عدم الأهتمام بالأساس الفسيولوجي للتعب او الملل والضجر التي تعتبر جوانب هامة للمشكلة ، فقد وجد ان العامل الأخير يعد في الواقع اكثر ارتباطاً بآنتاج العامل عن الحالة الجسمانية او العضوية (جابر والشيخ ، ١٩٧٢ ، ص٢٩٦) وثمة اسباب تؤدي الى هذا التعب وبالتالي ينعكس تأثيرها على الأحوال النفسية للعاملين ، منها ظروف العمل من الاضاءة والتهوية واللون والحرارة ، المشاكل الشخصية للعامل وهموم الحياة ، ساعات العمل الطويلة ، عدد ايام العمل في الأسبوع ، عدد فترات الراحة اثناء العمل ، الضوضاء ، وغيرها . لذا ينبغي للقائمين بالعملية الصناعية الأهتمام بهذا العامل لأنه يعتبر المحرك الرئيسي لها .

ونحن في بحثنا هذا سوف نسلط الضوء على هذه العوامل معتمدين في ذلك على استمارة الاستبيان(المرفقه)التي تم توزيعها على العاملين بطريقة العينة وبنسبة (١٠%)من مجموع العاملين في مختلف الفروع الصناعية ، وكذلك المقابلات التي اجريت مع اصحاب المنشآت والعاملين بها .

ولغرض معرفة العلاقة الترابطية بين هذه العوامل وانخفاض انتاجية العامل فقد تم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون ، كما تم قياس قوة هذه العلاقة ومقدار تشعبها عن طريق التحليل العملي ، وبعد استخدام البرنامج الاحصائي SPSS تم التوصيل الى

مصفوفات الارتباط لكل فرع صناعي وبعد اجراء المعالجات الاحصائية تم اختزال المعلومات في الجدوال الى جدول موحد ، لذا جاءت النتائج كما يعرضها الجدول (٧) .
يتبين من الجدول ان جميع معاملات الارتباط (بيرسون) تشير الى وجود علاقة طردية موجبه بين انتاجية العامل والعوامل المؤثرة فيها ، فزيادة احدها يعني زيادة في الاخر والعكس صحيح .

اختلفت معاملات الارتباط بين معامل ارتباط موجب قوي كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين معدل استغلال الطاقة الانتاجية وانتاجية العامل والتي شكلت اقوى علاقة ارتباطية بلغت ٠.٩٢ . حيث ان الاستغلال التام للطاقة الانتاجية تؤدي حتما الى زيادة الانتاج .
اما العلاقة بين استخدام تكنولوجيا قديمه وانتاجية العامل والتي شكلت ثاني اقوى علاقة ارتباطية بلغت ٠.٨٧ . وتعني تلك النتيجة ان انخفاض انتاجية العامل سببها استخدام تكنولوجيا قديمه .

اما ثالث علاقة ارتباطية فكانت بين طول او مدة ساعات العمل وانتاجية العامل اذ بلغت ٠.٨٦ . حيث ان قلة ساعات العمل الفعلية وكثرة العطل وطول فترات الاستراجه تؤدي الى انخفاض انتاجية العامل . اما رابع علاقة قوية موجبه كانت بين ظروف الطقس وانتاجية العامل اذ بلغت ٠.٧٩ . وتشير تلك النتيجة ان ظروف الطقس السيئه في محافظة البصرة وعدم توفر وسائل التبريد والتدفئة في مختلف المصانع جعلها من العوامل المؤثر على انتاجية العامل ، واذا ما اقترنت تلك الظروف مع الاحوال الاجتماعية والنفسية والتي سجلت خامس علاقة ارتباطية ٠.٧٢ . كان تأثيرها كبيرا " على العامل وانتاجيته

جدول (٧)
معامل الارتباط ومقدار تشبع العوامل المؤثرة انتاجية العامل

ت	العوامل	معامل الارتباط	مقدار التشبع
١-	طول وحدة ساعات العمل	٠,٨٦	٠,٧٥
٢-	العلاقة بين الوظيفة ومؤصلات العامل	٠,٦٦	٠,٨٩
٣-	وجود المرأة في العمل	٠,٢٠	٠,٤٤
٤-	توفر مراكز البحث العلمي والتكنولوجي	٠,٦٩	٠,٩٢
٥-	ظروف الطقس	٠,٧٩	٠,٩٥
٦-	توفر مصادر الطاقة	٠,٦٧	٠,٩١
٧-	معدل استغلال الطاقة الانتاجية	٠,٩٢	٠,٩٧
٨-	استخدام تكنولوجيا قديمه	٠,٨٧	٠,٩٦
٩-	جودة المادة الاولية واسعارها	٠,٤٢	٠,٩٣
١٠-	نوعية المنتجات وجودتها	٠,٦٢	٠,٦١
١١-	توفر الاجهزة الرقابية	٠,٦٧	٠,٥٨
١٢-	عدم وجود صيانة وخدمات هندسيه	٠,٥٥	٠,٧٥
١٣-	العلاقة بين الادارة والعاملين	٠,٥١	٠,٨٩
١٤-	الاجور والحوافز التشجيعيه	٠,٦٨	٠,٩٤
١٥-	الاحوال النفسية والاجتماعية للعاملين	٠,٧٢	٠,٩٢
١٦-	درجة التعب الجسماني للعاملين اثناء العمل	٠,١٣	٠,٧٣

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالأعتماد على استمارة الأستبيان.

اما العوامل التي سجلت علاقات ارتباطية متوسطة هي توفر مراكز البحث العلمي والتكنولوجي ، والاجور والحوافز التشجيعية ، توفر مصادر الطاقة ، وتوفر الاجهزة الرقابية ، والعلاقة بين الوظيفة ومؤصلات العامل ، نوعية المنتجات وجودتها ، وكذلك عدم وجود وصيانة وخدمات هندسية والعلاقة بين الادارة والعاملين ، وقد بلغت هذه العلاقات ٠,٦٩ ، ٠,٦٨ ، ٠,٦٧ ، ٠,٦٦ ، ٠,٦٢ ، ٠,٥٥ ، ٠,٥١ ، ، وتشير تلك العلاقات ان عدم توفر مراكز البحث العلمي والتكنولوجي تساهم في الوصول

أي وسائل انتاجية جديدة وتكنولوجية متطورة تؤدي الى زيادة الانتاج وقللة الهدر من المواد الاولية ومصادر الطاقة ، كما اظهرت معاملات الارتباط ان اتباع نظام الحوافز التشجيعية وتحسين الاجور المقدمة لهم ستؤدي حتما" الى زيادة الانتاج ، كما ان عدم وجود مصادر الطاقة وصعوبة الحصول عليها من شأنها ان تؤدي الى انخفاض الانتاجية ، فضلا" عن عدم توفر الاجهزة الرقابة التي تساهم في الوصول الى الانتاج ذات النوعية الجديدة ، لان الانتاج الرديء يوثر على نفسية العامل ويجعله يشعر بعدم الاكتراث والمسؤوليه ، واكدت العلاقة بين الوظيفة ومؤهلات العامل وانتاجيته التي تزداد بزيادة مؤهلات العامل العلمية واتساع مجال خبرته ، وتؤثر العلاقة بين الادارة والعاملين وكذلك عدم وجود صيانة وخدمات هندسية على انتاجية العامل فهذه عوامل ضرورية ويجب الاهتمام بها .

اما العوامل التي سجلت معاملات ارتباط ضعيفه فهي جودة المادة الاولية واسعارها اذ بلغت ٠.٤٢ ، وكذلك وجود المرأة في العمل اذ بلغت ٠.٢٠ ودرجة التعب الجسماني للعاملين اثناء العمل اذ بلغت ٠.١٣ ، وهذا يعني وجود علاقة ولكنها ليست ذات تاثير كبير وهي نتيجة منطقيه اذ ان الانتاج يتاثر بمدى توفر المادة الاولية وجودتها وانخفاض اسعارها، كما ان وجود المرأة في العمل الصناعي لايعد عائقا" يحول دون زيادة الانتاج فضلا" عن درجة التعب الجسماني اثناء العمل لايبؤثر على انتاجية العامل وخاصة اذا ماعلمنا بان هناك فترات لاستراحة العامل اثناء العمل كما ان العمال اغلبيتهم يعملون بوجبة عمل واحدة مدتها ثمان ساعات .

وبهدف تحليل مقدار تشيع العوامل المؤثرة على انتاجية العامل والتي تم عرضها ، لغرض معرفة مقدار قوتها او ضعفها فقد تم الاعتماد على التحليل العاملي وكما في الجدول (٦) ، يظهر من نتائج التحليل الاحصائي ان العوامل التي سجلت مقدار تشيع عالي أي اقوى العوامل هي معدل استغلال الطاقة الانتاجية ، واستخدام تكنولوجية قديمة ، وظروف الطقس ، والاجور والحوافز التشجيعية ، وجودة المادة الاولية واسعارها ، وتوفر المراكز البحثية ، والاحوال النفسية والاجتماعية ، وتوفر مصادر الطاقة ، حيث بلغ مقدار تشيعها ٠.٩٧، ٠.٩٧، ٠.٩٥، ٠.٩٤، ٠.٩٣، ٠.٩٢، ٠.٩٢، ٠.٩٢، ٠.٩١ . على التوالي .

وتعد هذه العوامل اكثر العوامل تأثيرا" على انتاجية العامل في محافظة البصرة ، اما العوامل التي سجلت مقدار تشيع عالي ايضا" وهي العلاقة بين الوظيفة ومؤهلات العامل ، والعلاقة بين الادارة والعاملين ، وطول او مدة ساعات العمل ، وعدم وجود صيانه وخدمات هندسيه ، ودرجة التعب الجسماني للعاملين اثناء العمل حيث بلغ مقدار التشيع ٠,٨٩ ، ٠,٨٩ ، ٠,٧٥ ، ٠,٧٥ ، ٠,٧٣ ، على التوالي .

اما العوامل التي سجلت مقدار تشيع متوسط أي ذات تاثير أقل من سابقتها على انتاجية العامل وهي نوعية المنتجات وجودتها ، وتوفر الاجهزة الرقابية ، حيث بلغ مقدار التشيع فيها ٠,٦١ ، ٠,٥٨ ، وسجل وجود المرأة في العمل مقدار تشيع ضعيف بلغ ٠,٤٤ . وهذا يعني انه من اقل العوامل تأثيرا" ، وفي ضوء التحليل الاحصائي الاخير (مقدار التشيع) تمكنا معرفة اقوى العوامل المؤثرة على انتاجية العامل كما نستطيع من خلاله معرفة العوامل ذات التأثير المتوسط والضعيف ، لكن هذا لايعني اهمالها وتقليل من اهميتها.

الاجراءات الكفيله لزيادة انتاجية العامل

ولأهمية الدور الذي يلعبه العامل في العملية الانتاجية على اعتبار ان ناتج أي عملية انتاجية ماهو الا حصيلة تفاعل عناصر مادية وتقنية مع عنصر العمل ، حظي موضوع انخفاض انتاجية العامل ، والاجراءات الكفيله لزيادة انتاجيته باهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية والمشاريع الصناعية المختلفة كشرط ضروري للنمو الاقتصادي ونتيجة لهذا الاهتمام برزت اجراءات عديدة منها :-

- ١- ربط اجرة العامل بالانتاجية فان هذا الاجراء يؤدي الى تفعيل اندفاع العاملين نمو العمل والانتاج وتحفيزهم لاكتساب المزيد من المهارات .
- ٢- رفع مهارة العاملين عن طريق التدريب والتطوير المبرمج والرعاية المتواصلة وتقديم افضل الخدمات لجميع العاملين ورفع روح معنويتهم لان هذه العوامل لها مردود ايجابي على قدراتهم وتزيد من انتاجيتهم كما" ونوعا".
- ٣- الاستغلال الامثل لطاقات المكائن والالات والاعتناء بها وصيانتها صيانة مبرمجة لتقليل ومنع حدوث توقفها .

- ٤- تحسين ظروف العمل في داخل المنشأة من الصناعة من حيث احوال الطقس (درجة الحرارة ، رطوبة ، رياح) وتقليل قدر الامكان من الضوضاء لما لها من تاثيرات سلبية على صحة العاملين وبالتالي على الطاقة الانتاجية .
- ٥- استخدام التقنية الحديثة فمن خلالها يتم تحقيق هدفين هما زيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتج في آن واحد فضلا عن تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ولكن من خلال زيادة الانتاجية وتطوير مهارة العاملين .
- ٦- تنظيم العمل والانتاج والادارة ، ويعد التنظيم احد الفعاليات المهمة في الانتاج حيث يتم ذلك من خلال الاستخدام الفعال للمصادر التقنية ، والمواد الاولية ، القوى العاملة مما يؤدي الى زيادة انتاجية العامل .

النتائج

- من خلال العرض السابق لانتاجية العمل تبين مايلي :
- ١-تذبذب مستويات التطور لانتاجية العمل في محافظة البصرة من مرحلة الى اخرى مما جعلها رهينة ظروف البلد السياسية والاقتصادية ، فبعد ان خطت خطوات تطوريه واضحه في مرحلة السبعينيات تنفيذاً للمرحلة التنمويه التي يمر بها العراق ، نلاحظ انها تراجعت في بداية عقد الثمانينيات وخلال مدة الحرب العراقية الايرانية ، لكنها ما لبثت بعد انتهاء الحرب ان ازدادت ، اما خلال عقد التسعينيات فأن الزيادة الحاصلة في انتاجية العامل لاتعكس حالة تطورها بقدر ماتعكس الارقام حالة التضخم لذا اصبحت هذه المرحلة مشوهه لا تمت بالصله الى المراحل السابقة وبالرغم من ذلك لم تستمر في نفس الاتجاه وانما عادت الى الانخفاض مرة اخرى .
- ٢- لقد اثبتت الدراسة الميدانية ان الانتاجية العامل تتأثر بعوامل كثيرة منها ماهو متعلق بالامكانات التي تستطيع المنشأة الصناعية توفيرها ، ومنها ماهو خارج نطاقها كالعوامل ذات الطابع السياسي والاقتصادي ومنها كذلك مايتعلق بالعامل ذاته .
- ٣-لقد اثبت التحليل الاحصائي ان هنالك علاقة ترابطية بين العوامل السابقة الذكر وبين انتاجية العامل .
- ٤- ان اقوى العوامل تأثيراً في انتاجية العامل هي :

- ١- معدل استغلال الطاقة الانتاجية
- ٢- استخدام التكنولوجيا القديمة
- ٣- ظروف الطقس
- ٤- الاجور والحوافز التشجيعية
- ٥- جودة امادة الاولية واسعارها
- ٦- توفر المراكز البحثية
- ٧- الاحوال النفسية والاجتماعية
- ٨- توفر مصادر الطاقة

الا ان هذا الايقلل من اهمية واثر العوامل المتبقية

٥- ضرورة الالتزام بالاجراءات التي من شأنها تساهم في رفع انتاجية العامل في المحافظة وخاصة تلك التي تخص العامل نفسه مثل زيادة مهارته عن طريق التدريب والاهتمام بالكوادر العلمية فضلا" عن الاهتمام بالعوامل النفسية والاجتماعية للعامل ، والعمل على تحسين ظروف العمل .

المصادر

١. احمد زكي صالح ، علم النفس في الادارة والصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٢. اسعد جواد العطار ، علي حسين المشهداني،العوامل المؤثرة على انتاجية العمل في المنشآت الصناعية ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني،جامعة البصرة ، ١٩٩٢ .
٣. اسعد حمدي محمد الدوري ، دور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الصناعية في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤ .
٤. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ ، ابو ظبي ، ١٩٩٦ .
٥. جابر عبد الحميد جابر ، يوسف محمود الشيخ ، علم النفس الصناعي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٦. جاسم كاظم علي ، تحليل انتاجية العمل في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
٧. حسن محمود الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الاقليمية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، ١٩٩٢ .

٨. عادل جودة ، الحوافز ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، دمشق ، ١٩٨٣ .
٩. عادل عبد الملك ، الانتاجية وعناصر الانتاج ، مجلة الصناعة ، العدد الخامس ، بغداد ، ١٩٧٨ .
١٠. لويس كامل مليكة ، سيكولوجية الجماعات والقيادات ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١١. محمد حربي حسن ، اكرم احمد الطويل ، العلاقة بين التدريب والانتاجية ، مجلة الصناعة ، العدد الاول ، بغداد ، ١٩٧٩ .
١٢. مديرية الاحصاء الصناعي في محافظة البصرة ، قسم الاحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٢ .
١٣. هاشم علوان السامرائي ، اسيا كاظم ، الاثر المتبادل بين التطور التكنولوجي وعملية تكوين المهارات ، مجلة تنمية الرافيدين ، ملحق العلم والتكنولوجيا ، العدد ٣ ، ١٩٨٨ .
١٤. هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٠١ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٥. وجيه عبد الرسول العلي ، انتاجية العمل ، مفهومها وطرق قياسها ، مجلة التنمية الادارية ، العدد الخامس ، بغداد ، ١٩٧٦ .
١٦. محمد فهمي حسن ، حول مفهوم الانتاجية ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، العدد الثالث عشر ، مركز البحوث الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
١٧. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٣ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٧٤ .
١٨. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة ١٩٨٣ ولغاية ٢٠٠٢ .
١٩. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنوات السلسلة الزمنية ١٩٧٣-٢٠٠٢ .
٢٠. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية التخطيط الاقتصادي ، الواقع التنموي لمحافظة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٨٦ .
٢١. وزارة التخطيط ، تخطيط التنمية لمحافظة البصرة لغاية عام ٢٠٠٠ ، الاطار العام ، ١٩٨٧ .

ملحق (١)

استمارة استبيان حول بحث دراسة تحليل لتدني انتاجية العامل في قطاع الصناعة
التحويلية في محافظة البصرة

- ١- اسم المنشأة الصناعية صنفها
- ٢- هل ان الانتاج يتم يدويا اليا شبه الي
٣- نوعية المادة المنتجة وجودتها
- ٤- هل هناك طاقة معطلة في المشروع مامقدارها %
اسبابها ١- ٢- ٣-
- ٥- ماهي المواد الاولية المستخدمة في الانتاج كميتها سنويا قيمتها
..... دينار وتأثيراتها على الانتاج
- ٦- مصدر المادة الاولية المستخدمة في الانتاج ١- محلي ٢- مستوردة
.....
- ٧- ماعدد العمال الكلي ما غير ما
اداريين
- ٨- عدد ساعات العمل وكيفية توزيعها *
- ٩- مامقدار الاجور السنوية
- ١٠- هل توجد حوافز للعمال
- ١١- هل ان وجود نساء عاملات في المنشأة يسهم في زيادة ام قلة الانتاج *
- ١٢- هل هناك مشكلة في الحصول على مصادر الطاقة وهل تسهم في انخفاض
الانتاجية
- ١٣- هل تؤثر ظروف الطقس على العمل
- ١٤- هل تم اقامة دورات تدريبية للعمال
- ١٥- هل للمنشأة مختبرات بحثية لتطوير انتاجها واجهزة رقابية
- ١٦- هل هناك تعاون بين الادارة العاملين
- ١٧- هل تؤثر الاحوال النفسية والاجتماعية على معدل الانتاجية
- ١٨- اذا كانت الاجابات سلبية لبعض الاسئلة السابقة وتساهم في انخفاض معدل انتاجية
العامل ماهي الحلول التي تقترحها
-١
-٢
-٣

الباحثة

د. كفاية عبد الله العلي